خسائر «معادن» تتراجع 80 بالمئة خلال الربع الثالث

أظهرت البيانات المالية لشركة المعادن والصناعات التحويلية تراجع خسائر الربع الثالث من العام الجاري بنسبة 79.9 بالمائة على أساس سنوي.

وبحسب نتائج الشركة للبورصة أمس الخميس، بلغت خسائر الفترة 92.37 ألف دينار (304.84 ألف دولار)؛ مقابل خسائر الربع الثالث بالعام الماضي البالغة 459.37 ألف دينار (1.52 مليون دولار).

وبلغت خسائر الشركة في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري 811.98 ألف دينار؛ مقابل خسائر بقيمة 940.52 ألف دينار للفترة ذاتها من عام 2018، بتراجع نسبته 13.7 بالمائة. وقالت الشركة إن تراجع خسائر الفترة يعود إلى تحسن نتائج أعمال الشركات التابعة.

كانت خسائر الشركة ارتفعت 49.6 بالمائة في النصف الأول من العام الجاري، لتصل إلى 719.61 ألف دينار؛ مقابل خسائر بقيمة 481.15 ألف دينار للفترة المماثلة بالعام الماضي. وأعلنت شركة المعادن والصناعات التحويلية، المُدرجة ببورصة الكويت، عن انقضاء وتصفية إحدى الشركات التابعة للمجموعة في المملكة الأردنية الهاشمية.

أكد أن للقطاع الخاص دوراً مهماً في تحقيق «رؤية الكويت 2035»

الحجرف: نشجع الشركات المتوسطة والصغيرة ولدينا صندوق لدعمها مالياً

الحجرف خلال مشاركته في منتدى مبادرة مستقبل الاستثمار بالرياض

أكد وزير المالية الدكتور نايف الحجرف أمس الخميس ان دول الخليج تقدم إسهاما كبيرا في مجال توفير حاجات العالم من الطاقة وتؤدي دورا كبيرا في استقرار السوق.

واضاف الوزير الحجرف خلال مشاركته باحدى جلسات منتدى (مبادرة مستقبل الاستثمار) في (الرياض) بعنوان (الشرق الاوسط يرحب بالأعمال: كيف تحولت المنطقة الى محور استثمار عالمي) ان دول الخليج لها دور كبير في تحقيق استقرار سوق الطاقة وأسعار النفط.

واضاف ان الحكومة تستطيع بالعائدات النفطية احداث الإصلاحات وإقامة البنى التحتية من المدارس والرعاية الصحية وغيرها لافتا الى ان القطاع الخاص له دور هام أيضا.

وأكد أن «هذا الوقت موات جدا لكي يقود الاقتصاد وهو ما نؤكد عليه في رؤية (الكويت 2035) وتتفق عليه رؤى وخطط دول الخليج».

وبين ان (رؤية الكويت 2035) لديها نظرة واضحة لدور كل قطاع وما هي المهام المناطة بهم وأن للقطاع الخاص دورا مهما في تحقيق الرؤية مشيرا الى ان الشباب يشكلون النسبة الأكبر من الكويتيين وسيكون لهم دور كبير في المستقبل بدخولهم لسوق العمل ما يبرز دور القطاع الخاص بخلق الفرص الوظيفية.

واكد «نحن نشجع الشركات المتوسطة والصغيرة ولدينا صندوق لدعمها ماليا وتقنيا حتى يستطيعوا القيام بعملهم والاستمرار ما يخفض الضغط على الحكومة لكي تركز اكثر على النشاطات التنموية».

من جهته قال وزير المالية السعودي الدكتور محمد الجدعان خلال مشاركته بالجلسة «عندما نتحدث عن السعودية فنحن نتحدث عن دول مجلس التعاون الخليجي ونتحدث عن الجهود الممتدة لعمليات الإصلاح بشكل جماعي التي ننسق فيها الجهود مع بعضنا».

وقال الجدعان ان «السعودية منذ سنتين احدثت إصلاحات كبيرة تم تصميمها للاستجابة للتحديات التي نواجهها في اقتصادنا والتأكد ان اقتصادنا يتمتع بالمرونة ليس فقط بالتحديات المحلية ولكن ايضا على المستوى الدولي».

واضاف «هناك إصلاحات هيكلية حدثت على ارض الواقع حيث نرى نتائجها بالتقارير الدولية وكذلك بما نراه من ان السعودية أصبحت في مقدمة دول العالم في مجال الإصلاح خاصة في اخر 10 اشهر».

وبين «اننا نرى تنوعا وتنمية كبيرين جدا في المملكة بالقطاع السياحي والتقنية والرياضة والترفيه والثقافة وغيرها» مبينا ان «النمو الاقتصادي يستجيب لهذه الإصلاحات».

وقال الجدعان «قررنا تخفيض الانتاج النفطي لهذه السنة لكي نتأكد مع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بما في ذلك دول الخليج بأن هناك سوقا مستقرا في المنطقة واستدامة للاقتصاد والصناعة على المدى الطويل حيث نعمل على استقرار نمو وتطوير الناتج غير النفطي كما نركز على الانتاج النفطي لتحقيق الاستقرار».

ومن ناحيته اكد وزير المالية والاقتصاد الوطني البحريني الشيخ سلمان آل خليفة في مشاركته ان للقطاع الخاص دورا مهما في زيادة نمو الاقتصاد لضمان استثمار جيد وبناء فرص جديدة حيث اننا ننتقل من النمو الموجه الحكومي الى ايجاد الارض الخصبة للقطاع الخاص لتزويدهم بالفرص للنمو.

وقال انه حينما تقوم الحكومة بإيجاد بيئة تنظيمية جديدة فإن ذلك يسمح للقطاع الخاص بالبداية بالكثير من المشاريع المتنوعة ولذا نجد نسبة عائدات متزايدة عندما يقوم القطاع الخاص بالمشاريع عوضا عن القطاع العام.

وأشار الى ان التقارير العالمية تعكس ما تم من العمل للتأكد من إعطاء القطاع الخاص الفرصة وتسهيل اعماله لخلق فرص اكبر مشيرا الى ان هناك أمثلة في البحرين خلال السنوات ال15 الماضية حيث ان القطاع الخاص نما بشكل كبير وتضاعف العمل الخاص اربعة أضعافه خلال الخمسين سنة الماضية.

وقال الشيخ سلمان ان البحرين تقوم بالعمل على زيادة ناتجها المحلي والقطاع الخاص يقوم بتوظيف اكثر من ثلثي البحرين وهذا امر مهم جدا لافتا الى ان النفط يبقى هو العنصر الأهم واننا لا نستطيع النظر الى الإيرادات العامة بشكل عام بل يجب التفصيل فيه.

وانطلقت اعمال منتدى (مبادرة مستقبل الاستثمار 2019) أو (دافوس الصحراء) في الرياض بتنظيم من صندوق الاستثمارات العامة السعودي وبحضور مجموعة من رؤساء الدول وصناع القرار.

وتسعى المبادرة التي تختتم وتقام برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وبرئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة الأمير محمد بن سلمان الى تسليط الضوء على الصناعات المستقبلية واثراء النقاش حول مدى قدرة الاستثمار على الإسهام في دفع عجلة التنمية بالعالم.

مؤشرات البورصة تغلق على تباين والسيولة تتراجع 5 بالمئة

تباينت المؤشرات الكويتية في نهاية تعاملات أمس الخميس، حيث هبط المؤشران العام والأول بنسبة 0.22 و 0.32 بالمائة على الترتيب، بينما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 0.06 بالمائة.

وتقلصت سيولة البورصة 5.2 بالمائة إلى 29.54 مليون دينار مقابل 31.15 مليون دينار ، كما انخفضت أحجام التداول 16 بالمائة إلى 133.39 مليون سهم مقابل 158.84 مليون سهم بجلسة سابقة .

وهبطت مؤشرات 5 قطاعات يتصدرها الاتصالات بنحو 0.68 بالمائة، بينما ارتفعت مؤشرات 5 قطاعات أخرى بصدارة السلع الاستهلاكية بنسبة 0.29 بالمائة.

وجاء سهم «المنتجعات» على رأس القائمة الحمراء للأسهم المُدرجة بانخفاض نسبته 9.37 بالمائة، فيما تصدر سهم «وربة للتأمين» القائمة الخضراء مُرتفعاً بنحو 9.68 بالمائة.

وحقق سهم «بيتك» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 5.16 مليون دينار مُستقراً عند سعر 684 فلساً، بينما تصدر سهم «بنك الخليج» نشاط الكميات بتداول 19.37 مليون سهم مُتراجعاً بنحو 0.75 بالمائة.

وأنهت تعاملاتها الأسبوعية على انخفاض المؤشر العام 12ر4 نقطة ليبلغ مستوى 5717ر3 نقطة بنسبة انخفاض 0ر22 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 133ر3 مليون سهم تمت من خلال 6114 صفقة نقدية بقيمة 29ر53 مليون دينار كويتي (نحو 97ر4 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 2ر6 نقطة ليصل الى مستوى 4757ر9 نقطة بنسبة 0ر06 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 79ر3 مليون سهم تمت عبر 3185 صفقة بقيمة 5ر6 مليون دينار (نحو 18ر4 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الاول 19ر6 نقطة ليصل الى مستوى 6211ر1 نقطة من خلال كمية أسهم بلغت 54ر01 مليون سهم تمت عبر 2929 صفقة بقيمة 23ر8 مليون دينار (نحو 78ر5 مليون دولار).

وكانت شركات (وربة ت و (كميفك) و (م سلطان) و (اجيال) و (السورية) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (خليج ب) و (أرزان) و (بيتك) و (اهلي متحد) و (الاولى) الأكثر تداولا فيما كانت شركات (المنتجعات) و (عربي قابضة) و (الراي) و (يونيكاب) و (اكتتاب) الأكثر انخفاضا.

وتابع المتعاملون إفصاح معلومات جوهرية بشأن إعلان إشهار الإندماج بين شركة كامكو للاستثمار وشركة بيت الإستثمار العالمي فضلا عن إعلان تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ بوزارة العدل الكويتية.

اليابان: ارتفاع واردات النفط من الكويت لأعلى مستوى في 5 أشهر

أظهرت بيانات حكومية أمس الخميس أن واردات اليابان من النفط الخام الكويتي ارتفعت في سبتمبر الماضي لتسجل أعلى مستوى لها في خمسة أشهر.

وأوضحت البيانات التي أصدرتها الوكالة اليابانية للموارد الطبيعية والطاقة في تقرير أولي أن واردات النفط من الكويت بلغت في سبتمبر 79ر8 مليون برميل أي ما يعادل 293 ألف برميل يوميا لترتفع لأول مرة خلال شهرين.

وقالت البيانات إن الكويت احتلت بذلك المرتبة الثالثة في قائمة مزودي اليابان بالنفط خلال الشهر الماضي بعدما شكلت الشحنات منها 10ر6 بالمئة من إجمالي واردات الدولة الآسيوية من النفط الخام.

وأكدت البيانات أن اجمالي واردات النفط من الكويت هو الأعلى منذ أبريل الماضي عندما سجلت الشحنات منها 330 ألف برميل يوميا.

وبشأن اجمالي واردات اليابان من النفط الخام قالت البيانات انها تراجعت بنسبة 5ر3 بالمئة على أساس سنوي لتصل إلى 76ر2 مليون برميل يوميا في هبوط للشهر الثاني على التوالي.

وأضافت أن شحنات النفط من الشرق الأوسط شكلت 91ر3 بالمئة من إجمالي بزيادة بلغت 5ر2 بالمئة عن نفس الفترة من العام الماضي.

وعادت السعودية إلى صدارة قائمة مزودي اليابان بالنفط رغم تقلص الواردات منها بنسبة 3ر7 بالمئة عن العام السابق لتصل إلى 987 ألف برميل يوميا.

وتراجعت الإمارات إلى المرتبة الثانية بواردات بلغت 826 الف برميل يوميا رغم زيادة الشحنات بنسبة 3ر18 بالمئة.

كما تراجعت قطر إلى المرتبة الرابعة بواردات بلغت 291 ألف برميل يوميا فيما حافظت روسيا على المرتبة الخامسة بواردات بلغت 194 ألف برميل يوميا.

وتعد اليابان الفقيرة بالموارد ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الصين والولايات المتحدة وتعتمد على وارداتها من النفط والغاز والفحم.

«مودیز» تثبت تصنيفات «التجاري» بنظرة مستقرة

ثبتت وكالة موديز للتصنيف الائتماني كافة تصنيفات البنك التجاري ، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقال «التجاري» في بيان للبورصة أمس الخميس، إن «موديز» ثبتت التقييم الائتماني الأساسي للبنك عند الفئة (ba1)، كما ثبتت تصنيف ودائع البنك طويلة وقصيرة الأجل عند (A3) و(P-2) على الترتيب.

وأوضح «التجاري» أن تثبيت التصنيفات من قبل «موديز» يعكس مواطن القوة والضعف بالنسبة للبنك وتوقعات الوكالة في هذا الشأن، كما يتطرق إلى التطورات في أسعار النفط كونه المحرك الرئيسي للاقتصاد المحلي والتي تعتبر بمثابة المخاطر الرئيسية تجاه تلك التوقعات.

أما النظرة المستقبلية المستقرة للتصنيف الائتماني للبنك فتعكس التوازن بين قدره «التجاري» القوية على تحقيق إيرادات ومتانة رأس المال وتوفر المُخصصات الوقائية اللازمة مقابل التركزات الائتمانية، بالإضافة إلى قدرة البنك على الوفاء بمتطلبات تكوين المخصصات المرتفعة وكذلك القروض التي تم شطبها.

كانت «موديز» أعلنت في منتصف سبتمبر الماضي، عن استكمال المراجعة الدورية للتصنيفات الائتمانية المتعلقة بـ«التجاري»، وكذلك التصنيفات الأخرى المرتبطة بالإطار العام لتحليلات التصنيف، حيث قامت بتثبيت كافة تصنيفات البنك.

وارتفعت أرباح «التجاري الكويتي» بنحو 53.1 بالمائة في النصف الأول من العام الجاري، لتصل إلى 9.8 مليون دينار مقارنة بربح قدره 6.4 مليون دينار للفترة المماثلة من العام الماضي.

إشهار اندماج «كامكو» و«جلوبل» بالسجل التجاري

أعلنت شركة كامكو للاستثمار عن إتمام شهر قرار الاندماج بطريق الضم بين «كامكو» وشركتها التابعة بيت الاستثمار العالمي «جلوبل»، في الشجل التجاري.

وقالت «كامكو» في بيان للبورصة أمس الخميس، إن الشهر تم بحيث تكون «كامكو» هي الشركة الدامجة، و«جلوبل» هي الشركة المُندمجة.

وأوضحت أن الشهر في السجل التجاري تم بعد انتهاء فترة النظر في اعتراضات الدائنين وفقاً لأحكام المادة 258 من القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدارة قانون الشركات.

وأفادت «كامكو» بأنه سيجري مباشرة إجراءات نقل الذمكة المالية لـ«جلوبل» بكافة أصولها وخصومها إلى شركة كامكو للاستثمار بعد الحصول على موافقة هيئة أسواق المال على تنفيذ إجراءات الاندماج.

وأعلنت «كامكو» أواخر أغسطس الماضي، عن حصولها على موافقة هيئة أسواق المال الكويتية على طلب إعادة هيكلة رأسمال الشركة، وذلك استكمالاً لعملية الاندماج بطريق الضم بين «كامكو» و«جلوبل».

كما أعلنت الشركة في الوقت ذاته، عن حصول شركتها التابعة «جلوبل» على موافقة الهيئة على تخفيض رأسمالها باستخدام كامل أسهم الخزينة.

وأشارت «كامكو» في إفصاحها إلى أنه سيجري الإفصاح عن الأثر المالي للاندماج بطريق الضم بين الشركتين على المركز المالي لـ«كامكو» بعد الانتهاء من إتمام عملية تبادل الأسهم.

كانت أرباح «كامكو» ارتفعت 66.3 بالمائة في الربع الثاني من العام الجاري لتصل إلى 532.33 ألف دينار، فيما قفزت الأرباح 163.4 بالنصف الأول من 2019 لتصل إلى 1.11 مليون دينار.

«هواوي» تكشف عن الجيل التالي لساعتها الذكية الجديدة

كشفت شركة هواوي عن الجيل التالي لساعتها الذكية الجديدة HUAWEI WATCH GT 2 التي تدعم تقنيات الذكاء الاصطناعي المتطورة وتوفر استهلاك الطاقة.

ويوجد إصداران من هذه الساعة الذكية أحدهما بمقاس 46 ملم، والآخر بمقاس 42 ملم، وكل منهما يعتمد على معالج Kirin A1 المطور ذاتيًا والذي يطيل فترة عمل البطارية بسبب استهلاكه المنخفض للطاقة ما يعزز قدرات الساعة الذكية والمزايا التي يتوقعها المستخدم من الساعات الذكية. وتعد الساعة أول جهاز قابل للارتداء يتمتع بشاشة زجاجية ثلاثية الأبعاد من هواوي، ما يمنح المستخدم شاشة عرض أكبر وأكثر سلاسة.

تمتاز الساعة بتصميم أنيق بالإضافة إلى قدرتها على تنفيذ جميع المهام بكفاءة في الوقت ذاته، لتمثل بداية عصر جديد للأجهزة متعددة الاستخدامات التي تناسب الأشخاص الذين يتطلعون إلى الأفضل.

لن تقلق من نفاد البطارية بوجود ساعة HUAWEI WATCH GT 2. استمتع بطاقة أكبر للساعة خلال تمارينك الرياضية ورحلات التنزه وبكل ثقة مع ساعة HUAWEI WATCH GT 2 الجديدة التي تتمتع بجميع مزايا الجيل السابق من هذه الساعات WATCH GT ولكن بدعم معالج Kirin A1 سيمنح البطارية عمرأطول. ويتضمن معالج Kirin A1 وحدة معالجة بلوتوث متطورة ووحدة معالجة صوتية قوية ومعدل استهلاك منخفض جدًا للطاقة ووحدة إدارة طاقة منفصلة. ويمثل ذلك مزيجاً مثاليًا بين الأداء العالي والاستهلاك المنخفض للطاقة ما يساعد ساعة HUAWEI WATCH GT 2 في العمل بكفاءة لفترات أطول.